

كو^٧ ماري عيراق
داد كاي بالآي نيئتياحي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٣١/اتحادية/تمييز/٢٠١٢

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٢/٣/٦ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي و أكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان و محمد صائب النقشبندي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو أثنمن المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

التمييز - المدعي - / محمد قحطان عيسى .

التمييز عليه - المدعي عليه - / وزير التربية / إضافة لوظيفته .

الإدعاء

ادعى المدعي أمام مجلس الانضباط العام بالدعوى المرقمة (٢٠١١/م/١٤٣) والمؤرخة في ٢٠١١/٢/٢٢ بأنه يحمل شهادة بكالوريوس كلية الآداب قسم الانثار الإسلامية - جامعة بغداد لعام (٢٠٠٥ - ٢٠٠٦) وأنه قدم أوراقه لغرض التعيين بصفة مدرس أو معلم جامعي في تربية نينوى وقد صدر الأمر الوزاري المرقم (٢٣٥٤) في ٢٠٠٨/١٢/٣١ بتعيين مجموعة من الأشخاص ولم يكن اسمه من ضمنهم وجاء اسم والده في تسلسل (٨٢٨) وان والده مدرس متقاعد ومن ثم صدر أمر وزاري بالعدد (٤٣٦٣) في ٢٠١٠/٣/٢٤ والمتضمن إلغاء تعيين (قحطان عيسى خالد) وهو والده ، طلب فيها الحكم بإلغاء الأمر الوزاري المرقم (٤٣٦٣) في ٢٠١٠/٣/٢٤ . أحيلت الدعوى الى محكمة القضاء الإداري للنظر فيها حسب الاختصاص النوعي ، ونتيجة المرافعة الحضورية العلنية أصدرت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١١/١٢/١٩ وبعدد اضبارة (٢٠١١/ق/٤٦٨) حكماً يقضي برد دعوى المدعي شكلاً . وذلك لتظلمه بتاريخ ٢٠١١/٢/١٨ وأقام دعواه في ٢٠١١/٢/٢٢ فيعتبر المدعي وكأته لم يقدم التظلم لأنه لم يتيح للمدعي عليه البت في تظلمه لا صراحة ولا ضمناً . ونعدم قناعة المميز بالحكم طعن به تمييزاً أمام المحكمة الاتحادية العليا بموجب لاحتته التمييزية المؤرخة ٢٠١٢/١/١٨ طالباً نقضه للأسباب الواردة فيها .

كو٧ ماري عيراق
داد كاي بالآي نيٲٲيٲادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٣١/اتحادية/تمييز/٢٠١٢

القرار

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد بان الطعن التمييزي مقدم بتاريخ ٢٠١٢/١/١٨ وان القرار المميز قد صدر حضورياً وتبلغ به المدعي (المميز) في يوم صدوره كما هو مثبت بتاريخ الجلسة الختامية للمرافعة وإفهام القرار علناً والمؤرخة ٢٠١١/١٢/١٩ ، عليه فان الطعن التمييزي يكون واقعاً خارج المدة القانونية وهي ثلاثين يوماً من تاريخ التبليغ بالقرار أو اعتباره مبلغاً حسب أحكام المادة (٧/ط) من قانون مجلس شورى الدولة رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩ المعدل ، وحيث ان مدد الطعن حتمية ولا يجوز تجاوزه استناداً لأحكام المادة (١٧١) من قانون المرافعات المدنية رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩ المعدل . عليه قرر رد الطعن التمييزي شكلاً وتحصيل المميز رسم التمييزي وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠١٢/٣/٦ .

الرئيس
مدحت المحمود

العضو
فاروق محمد السامي

العضو
جعفر ناصر حسين

العضو
أكرم طه محمد

العضو
أكرم احمد بابان

العضو
محمد صائب النقشبندي

العضو
عبد صالح التميمي

العضو
ميخائيل شمشون فس كوركيس

العضو
حسين أبو التمن